

اللبنانية، والخلافات المصرية - السورية حول اتفاقية سيناء، وكذلك الخلافات الليبية - المصرية والسودانية - الليبية. كل هذه الخلافات، وان كانت لم تجد طريقها الى القمة، فانها، بدون شك، شكّلت خلفية للمواقف الافريقية.

في تموز (يوليو) ١٩٧٧، عقدت منظمة الوحدة الافريقية دورتها الرابعة عشرة في لبيرفيل، عاصمة الغابون، وهي آخر دورة قبل زيارة انور السادات للقدس. وتضمّنت القرارات تأكيد مساندة القارة للتضال العادل للشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من اجل تحرير وطنه واقامة دولته المستقلة. وطالب المؤتمر الدول الافريقية بزيادة مقاطعتها الاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية، لاسرائيل. ودان بيان القمة خطط اسرائيل العدوانية، وسياسة الضمّ التي تتبعها في الاراضي المحتلة. واعتبر البيان ان النظام العنصري غير الشرعي في جنوب افريقيا يشكّل خطراً على السلام العالمي، مثل اسرائيل^(٤٠).

لم يسبق ان شهدت مؤتمرات القمة الافريقية انقساماً مماثلاً للذي شهدته جلسات القمة الخامسة عشرة، في الخرطوم. فبالاضافة الى خلاف مصر مع دول «جبهة الصمود والتصدي»، الممثلة في القمة بدولتي ليبيا والجزائر، حول زيارة القدس، كانت هناك خلافات ليبية - تشادية، وليبية - سودانية، واثيوبية - سودانية، وكانت هناك قضية الصحراء الغربية، وهي القضية التي قسمت القارة الى اتجاهين. ومن الطبيعي ان ليبيا والجزائر حاولتا الحصول على تأييد الدول الافريقية، أو قسم منها، لقضية تشاد والجمهورية الصحراوية. وشهدت مناقشات القمة خلافاً حاداً حول الوجود العسكري الاجنبي في القارة، ونتج عن ذلك ظهور ثلاثة تيارات في القمة: احدها يدافع عن الوجود الغربي، والآخر يدافع عن الوجود العسكري الشرقي، والآخر يرفض وجود كل الجيوش الغربية.

وفي ظل هذا الانقسام، وتراجع القضية الفلسطينية عن مكانة القضية العربية الاولى، لم يكن مفاجئاً ان تجيء قرارات هذه القمة تكريماً للمواقف الافريقية منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر)، على الرغم من ان المراقبين سجّلوا ان المواقف العربية، المتصلة بقضية فلسطين، نسّقت^(٤١). وقد أكدت القرارات، مرة أخرى، ان قضية الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية قضية عربية وافريقية، ودانت اسرائيل لسياستها التوسعية والاستيطانية، ودعا المؤتمر المجتمع الدولي الى عزلها. ونصّ البيان الختامي على اتخاذ الترتيبات المشتركة بين الامانة العامة لكل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية للنظر في مسألة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية. كما نصّت القرارات على انشاء جهاز موحد للأمانتين. والجديد الذي تميّز به بيان هذه القمة هو اعلان يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام يوماً للتضامن الافريقي مع شعب فلسطين.

تضمّنت قرارات مجلس جامعة الدول العربية لاجتماعات وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب، في العام ١٩٧٨، العمل على تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي، وفي منظمة الوحدة الافريقية، بسبب انتهاكها قرارات تلك المنظمات، في ما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي. وعندما عقدت القمة الافريقية السادسة عشر في مزروفيا، عاصمة ليبيريا، العام ١٩٧٩، أجريت اتصالات بين ممثلي دول «جبهة الصمود والتصدي» في منظمة الوحدة الافريقية، ليبيا والجزائر، وممثلي بقية الدول الافريقية، بينت صعوبة محاولة طرد مصر من المنظمة. وعبر ممثلو الدول عن رغبتهم في عدم تحويل منظمة الوحدة الافريقية الى ساحة للصراع العربي - العربي.

وجاءت القرارات النهائية حلاً وسطاً بين اتجاهين: الاول دعا الى ادانة اتفاقيتي كامب